E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDPD/2003/WG.2/5
13 February 2003
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
ورشة عمل حول تعزيز دور الإعلام العربي
لتحقيق التنمية المستدامة
بيروت، ٢٥-٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA
01-03-2005
LIBRARY & DOCUMENT SECTION

الإعلام العربي والبيئة في ضوء التحديات

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف وليست، بالضرورة، آراء إسكوا.

03-0137

UNESCWA

LAS

AMFED

UNEP/ROWA

الاعلام العربي والبيئة

في ضوء التحديات

كلمة الاستاذ محمد المشنوق

٢٧ شباط / فبراير ٢٠٠٣

المقدمة

يمتاز هذا العقد من القرن الواحد العشرين بأنه عقد الثورات الثلاث : ثورة المعلومات ، ثورة التكنولوجيا ، وثورة الإعلام . وفي هذه الثورات الثلاث سمات التطور في مجتمعاتنا المعاصرة بقدر ما تؤثر على الإنسان في حياته العملية ، وفي نشاطاته اليومية ، وفي طبيعة النهج الذي يطبع علاقات المواطنين .

فهل الإنماء والبيئة بعيدتان عن هذه الثورات ؟ وهل هما بمنأى عن التطورات التكنولوجية المذهلة والأرقام التي ستحكم معظم القرارات المتعلقة بالتنمية كما بالبيئة ؟

طبعاً ، لا بد أن تتأثر التنمية والبيئة والإعلام بهذه التطورات ، ولا بد أن يقف المسؤولون أمام اعداد السكان ، والنسب المئوية للإنماء الصناعي والزراعي والتجاري والسياحي ، ولإستهلاك الطاقة والمياه ، ولتصريف المجاري وكميات النفايات الصلبة ، ناهيك عن أرقام الحركة في الإقتصاد والتجارة المحلية والعالمية ،و المعلومات و الارقام التي تُشكل الخزان الحقيقي لإتخاذ القرارات لمعالجة المشاكل الإنمائية والبيئة أو تقديم الحلول على المدى الطويل .

بالاضافة الى ذلك يحتاج الإعلام الى تخطيط يعتمد ثورة التكنولوجيا والمعلومات في تسويق المفاهيم الجديدة وتغيير السلوك الفردي والجماعي بحيث يتكيف الإنسان مع التطورات الجديدة ويتجاوب مع مخططات التنمية والحفاظ على البيئة وتقنياتها الجديدة .والإعلام هنا يحمل مسؤولية الربط بين الأطراف الاخرى القائمة بالعملية الإنمائية ومعالجة القضايا البيئية ،وهي الدولة ،والإدارة المحلية، والجمعيات الأهلية ذات الشأن. لقد اعتدنا على الإعلام يقول لنا الحقيقة حول وقائع تخلّفنا ومتطلّبات تقدّمنا، واعتدنا عليه يؤثّر في تعبئة النّفوس إنمائيّاً . وفي تعزيز الالتزام بالحفاظ على البيئة ، وفي الإسهام في التّنشئة المدنيّة الضروريّة . اليوم بات على الإعلام أن يسهم مع الأطراف المعنيّة بوضع سياسات التّنمية والسياسات البيئية الوطنية

وإذا كان الاعلام يتحمّل قسطاً كبيراً من المسؤولية عن الوعي الانمائي والبيئي ، فإنه لا يستطيع أن يؤسس لهذا الوعي باستقلالية عن التربية الانمائية وعن تنمية الوعي المواطني للمسائل البيئية ، وعن تنشيط دور الهيئات الرسمية والاهلية في هذا المجال . فالاعلام الذي يتناول كلّ شيء ، قد يُفرد مختاراً حيّزاً من برامجه للجانب الانمائي او البيئي ، ولكنه يحتاج إلى جانب هذه البرامج لإدراك مسْبق بمشاكل قضايا التنمية والبيئة ، إذا كان لهذه البرامج أن تتجاوز الحديث السطحي ، والتعمق في شرح تفاصيل هذه المشاكل الانمائية للقراء أو المستمعين أو المشاهدين .

يقودنا هذا الكلام إلى مجموعة نقاط يهمني التوقف عندها إذا كان للاعلام أن يسهم مباشرة في العملية الانمائية والعملية المستمرة لانقاذ البيئة في الوطن العربي ، في ضوء التحديات الجديدة والتطورات التكنولوجية والعولمة الإنمائية والبيئية والاقتصادية والتجارية

<u>أولاً</u> : يحتاج الاعلام إلى حركة يومية في الاطار الانمائي بحيث تصبح مادة ينتظرها القارىء، وتُشكل باباً من أبواب الصحف والدوريات أو زاوية من زوايا النشرات الاخبارية في الاذاعات والمحطات التلفزيونية .

إن هذا التوجه يبدو ضرورياً إذا كان للتنمية أن تحظى باهتمام يومي . فكم مرة سألنا صحفياً عن سبب غياب المادة الانمائية ، فكان جوابه إنها تعكس غياب الحدث الانمائي . والحدث الانمائي حتى اليوم لا يزال بعيداً عن اهتمام صانعي الاحداث من الصحفيين الاّ في المواسم تحت وطأة الجدل السياسي ، أو عندما يتحول الاعلامي إلى داعية انماء في آنٍ معاً فيتحول إلى صاحب قضية يعمل من أجل توسيع إطار اهتمام الناس بها .

<u>ثانياً</u> : يحتاج الاعلام إلى إدراك كامل وتفصيلي بمواضيع التنمية ومشاكلها وحلولها

وطنيا وعلى المستوى العالمي، كي يتمكن من الحديث عنها بلهجة الواثق وبتساؤلات العارف ومتابعة الخبير . وهنا لا يمكننا إلاّ الاشادة بدور الخبراء الاقتصاديين والانمائيين الذين أثبتت التجربة وجود قدرات مميزة عند بعضهم في الشرح الاعلامي للمشاكل الانمائية . الاّ أننا نريد أن نرى الاعلامي نفسه صاحب المبادرة الانمائية بحيث يتمكن من طرح الاسئلة وهو يُدرك مسبقاً طبيعة المشاكل ومخاطرها ، كما يعرف مَنْ المسؤول عن الحلول الضرورية بما في ذلك الاجهزة الرسمية والمجالس البلدية والجمعيات الاهلية .

ثالثاً : يحتاج الاعلام إلى برامج للتوعية الانمائية والبيئية ، وعندما نتحدث عن مثل هذه البرامج فإننا نتناول تلك المباشرة التي تنصّب على المواضيع الانمائية بصورة مباشرة ، كما نتناول تلك البرامج غير المباشرة والتي تتناول القضايا الانمائية بحيث تُشكل تراكمية غير مقصودة تُفضل نحن الاعلاميين أن نسميها تراكمية المعلومات العامة التي تبقى في ذهن المواطن دون أن يفقد اهتمامه بالبرنامج الذي يحب .

هناك من يسمي هذا التوجه توعية بالاسلوب الايحائي ، ولكن هذه التوعية تظل قاصرة عن تحقيق الوعي الكامل ما لم تكن جزءاً من برمجة متكاملة تتناول الانماء والبيئة في كلّ عمل إعلامي ، وبحذق يؤدي إلى إيصال الرسالة دون خسارة المواطن في الابتعاد عن الوسائل الاعلامية تحت حجة الشحنة الزائدة أو الملل من العرض الانمائي المكثّف .

الاعلام ، التنمية ، البيئة

انطلاقا" من ان الحفاظ على البيئة هو جزء من التنمية الشاملة ، فإن الانسان يظل المسؤول الاول عن هذه المهمة ، والهدف الاساسي لصيانتها ، ويظل نجاحه في هذه المهمة مشروطا" بفهمه لها واقتناعه بها والتزامه بتغيير سلوكه ، وسلوك من حوله للوصول الى تحقيق التحرك الشعبي في كل أطر المجتمع وشرائحه باتجاهها .

لقد ورد في تقرير " نادي روما " تحت عنوان "حدود النمو" ان الحفاظ على البيئة له اولوية على التنمية . ويأتي هذا الكلام للدلالة على ان ضرورات التنمية أباحت البيئة وقضت على جوانب منها بسبب التقدم التكنولوجي . وإذا كانت الطبيعة هي مصدر الحياة للانسان مهما تطورت الوسائل لاستغلالها . والانسان هو الذي يطورها ويستثمرها ويضبط انتاجها ويبني الحضارات انطلاقا" منها . فإن لهذه البيئة الطبيعية او البيئة في مفهوم القاعدة التي نرسي عليها البنى التحتية الاولوية على التنمية مهما تطورت المجتمعات .

وقد يبرز في هذا المجال تمييز بين نوع التلوث والاساءة او الضرر الذي يلحق بالبيئة في المجتمعات المتطورة بالمقارنة مع المجتمعات النامية كالدول العربية ولو بدرجات متفاوتة . الا ان ذلك يجب الا يقلل من أهمية المعالجة مع إقرارنا المسبق باختلاف الاهداف .. واختلاف طبيعة الانسان . ففي المناطق النامية ومنها كل الدول العربية . تبدو مشكلة البيئة في تخلف الخدمات في المدن والريف وفي التلوث البيئي من خلال الجهل والفقر مما يؤدي الى الاساءة الى الطبيعة والبحر والاحراج وتعرية التربة والتلوث الصحي . وبالمقارنة مع مشاكل التخلف والبيئة في المجتمعات النامية فإن التمدن او التطور السريع في الدول الصناعية يعكس طبيعة مشاكل البيئة فيها . فإذا كانت ٨٥ ٪ من الدول الصناعية مسؤولة عن تلوث الهواء بالغازات السامة المسببة للدفء العالمي . واذا كانت هذه الدول تنتج ٦٥٪ من هذه الغازات . فإنها مسؤولة عن تلويث العالم وبيئته بالمواد المشعة والنفايات الكيميائية السامة والنووية التي تهدد كل الكرة الارضية وبيئتها تحت شعار التمدن والتطور السريع . واذا كانت مشكلة الاوزون اليوم هي مشكلة معاصرة وذات سمة عالمية مرتبطة بالتطورات التكنولوجية . فهل يمكن حصرها في اطار الدول الصناعية باسبابها ونتائجها أم اننا مضطرون للتوسع لشمولية هذه المشكلة كل الكرة الارضية ! نخلص من هذا الكلام الى القول ان طبيعة التنمية هي طبيعة شمولية في العالم وإن اختلفت مستوياتها . وان طبيعة البيئة هي ايضاً شاملة لكل

العالم وان اختلفت في تفاصيل المشاكل وفق اختلاف المجتمعات ومستويات نموها وان طبيعة المعالجة هي شاملة للانسان في مدى مواكبته لمخططات التنمية وتجاوبه مع المقاييس والمعايير الموضوعة لسلامة البيئة وهي شرط اساسي لسلامة التنمية ولسلامة الانسان . هدف كل تنمية . وهدف الرفاهية والسعادة في هذه الحياة . أليس هو المخطط والعامل والمستثمر والمستفيد في آن معا" ؟

ان هذا هو التحدي الحقيقي الذي يواجه الاعلام العربي . ولاسيّما في عملية الربط بين المعلومات البيئية . وبين السياسات البيئية الوطنية وتوزع الادوار والمسؤليات بين المواطنين والادارات المحلية والادارات الرسمية . دون اغفال دور القانون في فرض الحمايات البيئية . والاختلاف بين ما يعلن وبين ما يجري تطبيقه فعلاً .

فالاعلام اليوم . وفي شموليته لجوانب الحياة . يتناول قضايا التنمية متفاعلا" معها حتى قيل انه لا تنمية بلا اعلام . ويمكننا كذلك القول انه لا بيئة بلا اعلام . ونسارع الى القول ان المفهوم المطروح للتنمية والبيئة هو مفهوم التنمية الايجابية والبيئة المناسبة من خلال إعلام قادر على التفاعل وتغيير السلوك الاجتماعي بالاتجاه الصحيح .الا ان ما نلمسه اليوم هو وجود ثغرات اساسية في مقدرة الاعلام على لعب دوره كاملاً في تجاوز الاشكالات المطروحة . وشعور الاعلاميين الذين يبذلون جهداً مميزاً في طرح القضايا البيئية . ان جهودهم لا تحقق النتائج المطلوبة.

مجموعة ارقام :

في استطلاع بيئيّ للرّأي العام العربيّ . بالتّعاون مع برنامج الأممالمتّحدّة للبيئة وجامعة الدّول العربيّة . أظهرت الإجابات ترافقاً في الآراء . يصل إلى الإجماع على تحديد مبدئيّ للأخطار . ورسم لتصوّرات العمل الضّروريّ لتلافيها . أو الحدّ منها . وبين هذه الأسس والخطوط العريضة الّتي يجب أن ينطلق منها العمل قول ٨٥ ٪ من جميع مَنْ أجابوا عن الأسئلة أنّ البيئة

تسير نحو الأسوأ. بينما رأى ٩٤.٨٪ أنّ هناك خطراً حقيقيّاً على صحّة الأجيال المقبلة . واعتبر ٩٧.٨٪ أنّ الإنسان هو السّبب الرّئيسيّ في تردّي أوضاع البيئة.ودعا ٩٦.٦٪ إلى اعتبار حفظ البيئة للأجيال المقبلة أولويّة كبرى . ورأى ٩٥.٢٪ أنّ الدّور الرّئيسي في حماية البيئة يعود إلى الحكومات . أمّا الدّور الّذي يلي فهو في رأي ٨٢.٥٪ للأفراد. وحلّ دور الهيئات الأهليّة بعدهما. وقال ٩٧.١٪ إنّ على الحكومات القيام بأعمال أفعل مما تقوم به حاليّاً لوقف تدهور البيئة . ودعا ٩٢.٥٪ إلى فرض قوانين أشدّ صرامة للحفاظ على البيئة . وأبدى ٧٧٪ قبولاً لضرائب بيئيّة .

شارك في الاستطلاع أفراد من ١٨ بلداً عربيّاً هي : لبنان . سوريا . الأردن . فلسطين . العراق . السّعوديّة . الكويت . الرمارات العربيّة المتّحدّة . قطر . عمّان . البحرين . اليمن . مصر . السّودان . المغرب . تونس . ليبيا . الجزائر . رأى معظم المشاركين في الاستطلاع (٨٥.٦٪) أنّ وضع البيئة حيث يعيشون أصبح أسوأ خلال الأعوام العشرة الأخيرة . وعزا معظمهم (٩٧.٨٪) سبب هذا التّدهور إلى النّشاطات البشريّة . وتدخّل الإنسان . وليس إلى عوامل الطّبيعة . وقال ٧٠٪ إنّ الاستمرار على هذه الحال سيجعل البيئة المحلّيّة والعالميّة أسوأ بعد خمسين سنة . بينما رأى ٣٠٪ أنّها ستصبح أفضل . واللافت شبه إجماع بين المشاركين (٩٧٪) في تأييد عمل أفعل من الحكومات لوقف التّدهور البيئي . وقد تميّز جمهور دول الخليج بتصنيف وضع البيئة في بلدانه . على أنّها إيجابيّة . بينما اعتبرت غالبيّة الجمهور في دول المشرق أنّ وضع البيئة في بلدانها يتّصف بالسّلبيّة. ويُمكن إرجاع النّسبة العالية من الرّضى عن الوضع البيئي لدى جمهور دول الخليج العربيّة إلى المشاريع الكثيرة الّتي تمّ تنفيذها في تشجير مساحات كبيرة من الصّحراء .

شمولية التخطيط البيئوي:

إن التخطيط البيئوي لا يستقيم الا اذا كان شاملا" ومبنيا" على النظر الى الوطن العربي او حتى العالم كوحدة متكاملة .وكذلك فإن التخطيط الاعلامي البيئي لا يمكن الا ان

يكون وحدة إعلامية متكاملة من حيث الرؤية والتنفيذ . واذا كنا لا نحتاج دائما" للتأكيد على ان محور البيئة هو الانسان . فان ذلك وفي اطار الاعلام يجب ان يؤخذ بأوسع معانيه لان الانسان هو الوسيلة وهو الغاية . ولذلك فاننا عندما نتحدث عن التنمية وعن البيئة فاننا لا نحصر كلامنا في اطار مفهوم محدد للمواطن . وآخر للدولة . لان التكامل هو ما يحقق للتنمية وللبيئة اهدافهما وهذا الواقع يجعلنا مجددا" نقول اننا عندما نتحدث عن الاعلام . فاننا نعني بذلك كل وسائل الاعلام متجاوزين الفارق بين الاعلام الرسمي والاعلام الخاص . مركزين على الاعلام الوطني . إن تعاظم دور الاعلام في وظائفه وسط الثورة الاتصالية يدفع الى إيجاد النظام المتطور والفعال لوسائل الاعلام الوطنية بحيث يتحقق التعاون بين الاعلام الرسمي والاعلام الخاص ولا سيما في قضايا التنمية والبيئة . كما يدفع الى تنسيق الادوار وتضافر الجهود على كل الصعد القانونية والاجرائية والتقنية وفي كل مجالات التوجه الاعلامي واساليبه ومضامينه لتوظيفها كلها في خدمة التنمية والبيئة لما فيه مصلحة المواطن اولا" وأخيرا" . والمشكلة هنا ان الاعلام يسعى باتجاه دعم جهود الدولة (اي دولة عربية) بينما جهود الهيئات الرسمية تحاول استغلال الواقع البيئي المتدهور والاهتمام الاعلامي ليصبّ كل ذلك في اطار سياسات تغليب اراداتها . احياناً في وجه معارضيها . واحياناً كثيرة في وجه التشدد البيئي الذي تقوده الهيئات الاهلية . والذي بات مصدر شكوى من الرسميين . نسمعها مبطّنة ومعلنة ...لا فرق .

أمام الحديث عن التخطيط الشامل والتكامل والتعاون بين كل الوسائل الاعلامية في سبيل التنمية والبيئة قد يتساءل البعض عما اذا كان هذا الكلام النظري سيؤدي بنا الى طرح مبادىء عامة للمعالجة الاعلامية . وقد يقول البعض الآخر : أين المشكلة اذا كانت هناك النيات الطيبة . وكانت الى جانبها مجموعة الروابط التي تشد الانسان الى الاعلام والتنمية والبيئة . ويقودنا هذا عمليا" الى تحديد المشاكل . وهي في تفاصيل البيئة والتنمية . كما هي

في تفاصيل الاعلام في مختلف جوانبه وفي مختلف عناصر هذا الاعلام كعملية اتصالية تستهدف التغيير في المجتمع . فالتفاصيل هي التي تصنع التكامل . وهي التي ترسم اللوحة في شكلها النهائي . أكانت لوحة جميلة للتنمية او البيئة . أم كانت لوحة مخيفة للواقع الذي لا نستطيع تغييره . ان التغيير لا يكون بالعناوين ولا يكون بالتخطيط الشمولي فقط . بل يكون في تفاصيل كل تحرك إعلامي وكل جهد بيئوي وكل إنجاز إنمائي . وهذه التفاصيل في العلاقة الجدلية بين الاعلام والبيئة هي ما نطمح الى دراستها في هذا البحث اذا كان لنا في لبنان والوطن العربي ان نتجاوز الكلام العاطفي والنداءات المؤثرة الى رسم دقائق عملية متكاملة لاعلام قادر على لعب دوره كاملا" في هذه المهمة الصعبة .

إن أحد أبرز مشاكل العملية الاتصالية من حيث كونها الحركة الاعلامية بمفهومها الحديث . هي مشكلة الجرعة الاعلامية ومعايير التوجه الاعلامي . وكيفية إيجاد التوازن بين كل عناصر العملية الاتصالية لتحقيق التغيير المرجّى في سلوك الانسان والمجموع . ومن هذه المشاكل التي تطال قضايا البيئة في سلوك الانسان :

إن الهدف من العملية الاتصالية هو تحريك سلوك المواطن والمجموع استجابة لحاجات البيئة وضرورات الحفاظ عليها . وبين التجاوب القسري الذي يفرضه القانون وبين السلوك الايجابي الطبيعي يلعب الاعلام دورا" اساسيا" في تحويل المواطن من حالة الرضوخ للقانون او القبول بالجانب العلمي الذي يفرضه المنطق في تسلسلية واضحة . الى حالة السلوك الايجابي اللاإرادي . أي اننا نريد ان يكون هذا السلوك نابعا" من التصرف الفردي الذي لا يرتبط دائماً بهاجس القانون بقدر ما يرتبط بغريزة البقاء بأحسن مفهوم لهذا البقاء وليس بمفهوم البقاء على حساب كل ما حوله . ولنعط مثلا" على ذلك . فالعمل بالزراعة ضمن إطار محدد يمكن تعليمه بالوسائل التربوية وترشيده بالوسائل الاعلامية . وكذلك الوضع بالنسبة الى العديد من المهن ان لجهة تطوير وسائلها او اساليبها . اما السلوك فمسألة بحاجة الى تغيير قد يصل

الى حد ملامسة التقاليد والعادات ومفهوم الانسان لما حوله . وخلق تيار متجاوب يشمل المجموع . ولنعترف ان الانسان حساس جدا" في كل ما يتعلق بسلوكه . فاذا قمنا بتعليمه اعتبر التوجه الاعلامي تعاليا" يرفضه واذا قمنا بالتركيز على الجوانب القانونية التي تردع . او ترسم الحد الادنى فإن السؤال يظل : أين نرسم الخط بين الحفاظ على القانون وتطفيش المواطن أكان ذلك في مواضيع البيئة البارزة او حتى في تفاصيل الحفاظ عليها .

البيئة والتيار الشعبي:

إن أحد أهداف العملية الاتصالية الاعلامية في موضوع البيئة هو إيجاد تيار شعبي يحقق سلوكية متجاوبة مع مخططات الحفاظ على البيئة . والمشكلة هنا هي في كيفية نقل الحس الفردي الى حسّ التضامن مع المجموع وفي كيفية خلق وعي إضافي للقضايا العامة

إن المواطن هو جزء من مجموعة لها عاداتها وتقاليدها ومعتقداتها وتراثها وحساسياتها وحاجاتها وهو ينسجم عادة مع حس " القطيع " إذا جاز التعبير دون ان يدرك ان تصرفه هذا لا يستند بالضرورة الى قناعة فردية . ولعل هذه المشكلة هي نفسها مفتاح التحرك الاعلامي في قضايا البيئة لأن النجاح في نقل الاحساس الفردي من مرحلة التصرف الفردي الى ضرورة التغيير في تصرف المجموع يعطي فرصة أكبر لقيادات الرأي العام أو القوى الفاعلة في المجتمع او الافراد القادرين على التأثير فيه للقيام بدور مساند للعملية الاتصالية الاعلامية ليحول الاقتناع الفردي الى إقتناع شامل يجعل الحفاظ على البيئة جزءاً من المعتقدات وعملية طبيعية في سلوك المجموع .

المعطيات البيئية أمام الاعلام

لن نتولى في هذا المجال الحديث عن واقع البيئة . ولكن عن المعطيات والظروف البيئية التي تبرز أمام الاعلام والتي عليه ان يتعاطى معها بشكل أساسي . واللافت في هذا

المجال ان النشاط الرسمي والخاص حول البيئة لا يتسم بالاستمرار ، كما لا يتسم بالتخطيط الشمولي وحملات التنفيذ المستندة الى القوانين او الى الاجراءات المحددة التي يتولاها الرسميون أم الهيئات الاهلية .

فالواضح حتى اليوم ان النشاطات للحفاظ على البيئة في الوطن العربي لم تستطع إقامة هيكلية كاملة للتحرك على الرغم من النداءات والبيانات وشرعة البيئة وحلقات التوعية . وليكن واضحاً أن ما يبذله الاعلام في العديد من هذه النشاطات البيئية او التربوية او الاجتماعية ينتهي عادة دون متابعة او استمرار ، وحتماً بعيداً عن خلق تطور واضح يمكن قياسه . فالاعلام في الاعوام الاخيرة كان بارزاً في التغطية والاهتمام والرقابة وتوجيه الرأي العام ولفت نظر الادارات الرسمية للمشاكل البيئية وكيفية معالجتها ونقل المقترحات والحلول ومتابعة النشاطات البيئية بصورة عامة . كذلك فإن عدداً من وسائل الاعلام افرد برامج خاصة للبيئة وصفحات دورية تناولت هذا الموضوع بمبادرة فردية ومن غير تنسيق مع الهيئات الرسمية او الخاصة . إلا ان المشكلة الاساسية التي يعاني منها الاعلام هي عدم وجود من ينقل المعطيات البيئية الى خطة وطنية لتحرك يشمل وسائل الاعلام الى جانب الوسائل الاخرى التربوية والى جانب الاجراءات القانونية والبلدية . فكم من المواقف البيئية جرى إعلانها وكم من الاجتماعات والندوات والمؤتمرات انتهت الى بيانات لم تجد حتى الآن طريقها الى خطة متكاملة تطبق على الصعيد الوطني ، وحتماً على الصعيد العربي الشمولي .

ولنعترف ان القوانين البيئية ما تزال غير مطبقة بصورة جدّية وثابتة في الوطن العربي ، وآمل ان يفهم المسؤلون هذه العبارة تحريضاً على تجاوز المعوّقات . فالمؤسسات الرسمية والبلديات ، كانت مرشحة لنقل موضوع البيئة من إطار الشكوى والتذمر ، الى مرحلة التشدّد في المعالجة لوضع الامور في نصابها الصحيح . الا ان مشاكل الادارة وغياب